

Distr.: General
10 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة زونتا الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150114 140114 13-61231X (A)



البيان

التحديات والإنجازات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات

أيدت منظمة زونتا الدولية الأهداف الإنمائية للألفية بفضل علاقتها مع هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وبواسطة هذه الوكالات، قمنا بتمويل برامج في عدد كبير من البلدان للمساعدة في القضاء على العنف ضد المرأة، ومنع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل في رواندا ومساعدة النساء في ليبيريا على التغلب على ما يحدثه ناسور الولادة من دمار في حياتهن؛ هذا على سبيل المثال لا الحصر. ويقدم كثير من هذه المشاريع أيضا التدريب للنساء في مجال كسب رزقهن لتمكينهن اقتصاديا على أن يعشن حياة صحية ومنتجة عند عودتهن إلى مجتمعاتهن المحلية.

وفي هذا العام، أنشأنا مشروعا للعمل في مجال الدعوة على الصعيد العالمي، وعنوانه هو "زونتا تقول لا للعنف ضد المرأة"، وهو مشروع مكرس له جميع أعضائنا البالغ عددهم ٣٠ ٠٠٠ فرد. وبفضل هذه المبادرة، ستنفذ الأعمال الرامية إلى زيادة الوعي بشأن ممارسة العنف ضد النساء والفتيات، في ٦٥ بلدا في جميع أرجاء العالم.

ونحن ثابتون في التزامنا بتحقيق المساواة للنساء والفتيات وتمكينهن. وواضح أن الأهداف التي لا يرحح أن تتحقق في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، هي الأهداف التي تعتمد على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وإذا ما أخذت الأهداف الإنمائية للألفية في مجموعها، فإنها تفتقر إلى عناصر هامة كان بالإمكان، لو توافرت، أن تحقق كامل حقوق الإنسان للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

ولذلك، فإننا نجد أنفسنا في مرحلة بالغة الأهمية، عندما يتحتم علينا أن ندرك أن الوقت قد حان لنضع مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في طليعة الأهداف التي نصبو إلى تحقيقها. ومن المسلم به على نطاق واسع أن تمكين المرأة وإتاحة الفرص أمامها على قدم المساواة مع الرجل يعود بالفائدة على الأسر والمجتمعات والبلدان والعالم. فيتوجب على لجنة وضع المرأة أن تعتنم الفرصة قبل أن تضيع. إننا ندرك أن عدم المساواة بين الجنسين يشكل تحديا رئيسيا في جميع القطاعات، ولكنه تحد لا بد من التصدي له. فينبغي ألا تضيع الفرصة المتاحة للتأثير على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولذلك، فإننا نعرض تقييمنا للغايات المرجوة التي، رغم كونها طموحة، يجب أن تتحقق.

وكما ذكرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقريرها "أي هدف تحويلي قائم بذاته بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة وتمكينها: المتطلبات والعناصر الرئيسية"، أي هدف قائم بذاته لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن يتضمن ثلاث غايات، هي: التحرر من العنف الذي يمارس ضد النساء والفتيات، والمساواة بين الجنسين في القدرات والموارد، والمساواة بين الجنسين في سلطات صنع القرار في المؤسسات العامة والخاصة. فمن شأن إدراج هذه الغايات أن يكفل رصد التقدم المحرز بواسطة الإحصاءات المصنفة حسب المجالات.

وفي صياغة الأهداف الجديدة، ينبغي تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية، وعلى وجه التحديد المساواة بين الجنسين في جميع المجالات. وتعليل ذلك هو أن الهدف القائم بذاته، بما في ذلك تحقيق المساواة للنساء والفتيات، وإعمال حقوقهن، وتمكينهن، سيشمل المسائل البالغة الأهمية الأخرى من قبيل الوفيات النفاسية. فمعدلات الوفيات لا تزال مرتفعة على نحو غير مقبول. فلدينا المعارف الطبية الكفيلة بخفض هذه المعدلات، وعلى الحكومات أن تخضع للمساءلة عندما تموت نساء أثناء الولادة، ويكون بالإمكان إنقاذهن.

وينبغي أن يكون منع ممارسة العنف ضد النساء والفتيات هو الشاغل الرئيسي. فهذا العنف هو اعتداء على حقوق الإنسان للنساء والفتيات على حد سواء. واليوم، تبين الإحصاءات أن امرأة واحدة من كل ثلاث نساء ستصبح ضحية للعنف في حياتها. وبسبب العوامل الثقافية أو ما يسمى القيم التقليدية، تتعرض المرأة لأضرار لا توصف من دون أن توفر لها أسباب الدفاع عن نفسها. إن التنفيذ الكامل لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حري بأن يقطع شوطاً طويلاً في منع ممارسة العنف ضد النساء والفتيات.

وينبغي دعم حقوق المرأة في أن تحوز وترث ممتلكات، وأن يكون لها نشاطها التجاري الخاص بها وأن تبرم عقوداً خاصة بها. ولا بد من اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لتحقيق المساواة للمرأة في مجال الاقتصاد. وينبغي أيضاً الاعتراف بما تؤديه المرأة من أعمال غير مدفوعة الأجر، وإتاحة الفرصة لها للعمل في وظائف لائقة وبأجور لائقة.

وينبغي أن تتاح للنساء والفتيات فرص الوصول إلى العدالة. ففي حين يحق للجميع الناس الحصول على العدالة، فإن النساء والفتيات في كثير من الأحيان لا يدركن ما لهن من حقوق، وهناك عقبات كبيرة توضع في طريقهن لدى سعيهن إلى ممارسة تلك الحقوق. فلا بد من تخطي العقبات الثقافية والمؤسسية كي لا تُنتهك حقوق الإنسان للمرأة، ومن الأهمية بمكان وجود شرطة ومحاكم صديقة للمرأة. وينبغي تعيين مزيد من النساء في الشرطة؛

وهذا أمر بالغ الأهمية، لأن للنساء والفتيات اللاتي يقعن ضحايا العنف احتياجات محددة للغاية يجب الوفاء بها.

وقد أظهرت التقارير المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية أن عدد الناس الذين يعيشون في فقر قد انخفض، ولكن الأرقام لا تأخذ في الاعتبار أن ٧٠ في المائة من فقراء العالم هم من النساء. ومما يجعل هذه الحالة غير المتناسبة أسوأ مما تبدو، أن النساء اللاتي يعملن كثيرا ما يكون أمنهن الوظيفي واستحقاقهن أقل مما للرجال.

ويجب أن تتمتع المرأة بسلطة صنع القرار على جميع المستويات. وسواء كانت القرارات سياسية أو اقتصادية أو متصلة بالصحة أو تعليمية، فيجب أن تكون لديهن القدرة على أن يكنّ جزءا من العملية. ويذكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل فرد الحق في المشاركة في حكومة بلده (الفقرة ٢ من المادة ٢١). ولقد تركت المرأة خارج البرلمان والمجالس في عدد كبير من البلدان، فكان أن تم تجاهل معارفهن وقدراتهن.

وهناك مجال آخر مثير للقلق، ويتعلق بالبيئة والكوارث الطبيعية. فالنساء هن أكثر من يعانين من الدمار الذي يحدث في أوقات الكوارث الطبيعية. ولا ينظر إلى المرأة إلا باعتبارها ضحية فحسب. وهذا القصر في النظر يتجاهل قيمة ما يمكن أن تقدمه المرأة من مساعدة وما لديها من معارف عندما يتعلق الأمر بمعالجة الآثار البيئية.

وعندما ندرك أن هناك الكثير مما يجب عمله، لا يسعنا إلا أن نشعر بأن هذا هو الوقت المناسب لنشمر عن سواعدنا ونحقق الأهداف التي اعتمدناها. وإذا كنا نريد أن نبني عالما مستداما نستطيع فيه جميعا العيش في سلام، فيجب أن تقف النساء والفتيات على قدم المساواة مع الرجل والفتى وأن يسمح لهن أن يتخذن القرارات والأحكام المتعلقة برفاههن ورفاه شعوب العالم. ونحن نحث اللجنة على الصمود عند دخولها في مفاوضات. إن نساء العالم وفتياته يعتمدن على قيادتها.